

تعيينات سياسية تهدد استقلالية الإعلام في تونس

ويرى متابعون سياسيون أن التعيين السياسي بامتياز ويراد من ورائه استئراج مختلف وسائل الإعلام للتحكم في صناعة القرار السياسي وتوجيهه حسب المصالح الحزبية.

وقال الناشط والمحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ "العرب" إن الصحافي بن يونس قريب من حركة النهضة وهذه تعيينات بالولاءات للتغول على المشهد، مضيفاً أن 23 شخصاً ممثلاً للحزب الحاكم في السلطة تداولوا على الحضور في وسائل الإعلام في يوم واحد، وهذا فيه استئراج للإعلام أصبح جلياً للعيان. وأشار إلى أن "هناك ابتزازاً واضحاً للمشهد، وتصعيداً لتحسين شروط التفاوض من أحزاب السلطة سواء بالتعيينات المسقط والمشبوهة أو بالبيانات وغيرها".

ورفض سامي الطاهري الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) التعيين، قائلاً "أي شخص تم تعيينه بالإسقاط والولاء على مؤسسة إعلامية عمومية لا تقبلوه".

ونشر نقيب الصحافيين محمد ياسين الجلاصي تدوينه على فيسبوك أشار من خلالها إلى أن "الحزب السياسي للحكومة بصدر إزمته إلى مؤسسات الإعلام العمومي والمصادر" عبر "تعيينات سياسية قائمة على الولاء هدفها فقط السيطرة والتدجين والترعيب".

واعتبرت المستشارة الإعلامية السابقة بقصر قرطاج رشيدة النيفر أن هذه الطريقة في التعيينات تعدّ "خرباً لاستقلالية الإعلام العمومي حيث يتم تغيير المشرفين على وسائل الإعلام العمومية على أساس المحاصصات الحزبية". وأشارت في تدوينه إلى أن ذلك يمثل أيضاً عودة "إلى مربع الصفر بالنسبة إلى الانتقال الديمقراطي في بلادنا والديمقراطية اليوم أكثر من أي وقت مضى في خطر". ودعت الحكومة قائلة "رفعوا أيديكم عن الإعلام العمومي والإعلام المصادر".



نيل الراحي

وقصلاً عن رفض التعيين الجديد، لا يزال الاحتجاج قائماً على تكليف مسؤولية عن إذاعة "شمس أف.أم" من خارج أبناء المؤسسة. وبالمرارة مع ذلك، بلغ اعتصام صحافي إذاعة "شمس أف.أم" الرفض للتعين الجديد على رأس المؤسسة يومه الثالث.

وأكدت خولة السليتي رئيسة فرع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين أن الخطوات التصعيدية التي سيتم اللجوء إليها، احتجاجاً على تعطيل الحكومة لمسار التقوية في المؤسسة ورفضاً لتعيين الصحافية حنان الفتوح مديرة عامة، "التوجه نحو مقاضاة وزير المالية ولجنة الأملاك المصادرة والكرامة القابضة، فضلاً عن تنظيم وقفة احتجاجية بساحة الحكومة في القصة".

وأضافت السليتي في تصريح لـ "العرب" أنه "سيتم التوجه نحو الدخول في اعتصام مفتوح بالقصبة، علاوة على دخول أبناء شمس أف.أم ومديريين بالإذاعة في إضراب جوع حتى وإن تزامن ذلك مع شهر رمضان".



مكسب مهدهد

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - أشار قرار تعيين الصحافي

كمال بن يونس رئيساً مديراً عاماً جديداً لوكالة تونس أفريقيا للأنباء خلفاً للصحافية منى مطيع رفضاً واسعاً من الأوساط الإعلامية والسياسية في تونس، واعتبره البعض تعييناً مسقطاً خدمة للولاءات السياسية الضيقة التي تقوم بها الحكومة وحزبها السياسي في المؤسسات الإعلامية.

وانعقد بمقر وكالة تونس أفريقيا للأنباء (وات) الثلاثاء اجتماع عام طارئ، بدعوة من فرع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والنقابة الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل، وأعلن العاملون في الوكالة رفضهم القاطع "التعامل مع المدعو كمال بن يونس لما في سجله الشخصي من انتهاكات لحرية الصحافة والتعبير والعمل النقابي الحر، وامتنان للدعاية للدكتاتورية، وخدمة أجندات سياسية مفضوحة".

ودعا هؤلاء رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى التراجع عن هذا التعيين السياسي الحزبي المفضوح والخطير، والنأي بالوكالة عن كل محاولات التدجين والتوظيف السياسي وتحمله شخصياً مسؤولية تبعات هذا التعيين، فضلاً عن الدخول في تحركات احتجاجية، تصاعدية ضد هذا التعيين الذي يهدد بجدية استقلالية (وات) كمرقق إعلامي عمومي ممسول من دافعي الضرائب، ومحمول على الحياض التام إزاء كل الحساسيات السياسية والاجتماعية.

ودعت النقابة في بيان لها الحكومة إلى التراجع عن هذا التعيين، مطالبة باعتماد مقاييس واضحة في التناظر تنأى بالمرقق الإعلامي العمومي عن المحاصصات الحزبية، وتكرت بأن كافة الصحافيين بالمؤسسة وكامل طاقمها العامل من موظفين وأعوان التزموا منذ 2011 باداء مهامهم المهنية في كنف الإعلام ضمن حدود القانون".

وأكد إعلاميون وحقوقيون أن قرارات حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام ولها تماس مباشر مع الشارع تؤدي إلى زيادة الغموض في القضايا المنظورة وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات على مواقع التواصل الاجتماعي".

وفي عصر الإنترنت والفنوعات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مقبولاً استمرار العمل الإعلامي بشكله التقليدي دون تطوير مضمونه ورسالته، فالنتيجة في الإعلام مرتبط بتطور مستوى الخطاب الإعلامي الموجه إلى الجمهور المحلي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

وتابعت "نحن كهيكل عام نسعى إلى تجنب التجاذبات السياسية وتدفع نحو تعيينات نزيهة تتوفر على الكفاءة بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة، ونأمل أن تكون هناك نقاشات ومشاورات قبل إقرار التعيينات، لكن الإعلام العمومي أصبح في ذيل الإصلاحات".

ولم تخف رئيسة فرع النقابة الصبغة السياسية للتعين، قائلة "التعيين السياسي منذ 2014 تداول على المنصب 7 مديريين عامين، دون رغبة في الإصلاح ودون برامج واستراتيجيات عمل تذكر". وادردت "هناك أطراف سياسية تريد أن تضع يدها على الإعلام العمومي، خصوصاً وأن وكالة تونس أفريقيا للأنباء تعد أعرق مؤسسة إعلامية في تونس".



مكسب مهدهد

حظر النشر على الإعلام الأردني الذي لا ينشر شيئاً

ما قيمة حظر النائب العام للنشر في قضية الأمير حمزة في عصر أصبح فيه إخفاء المعلومات مستحيلاً



تغطية دون المستوى المطلوب

المعلومات لأولي الأمر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين". كما تنص المادة 225 من القانون نفسه على أنه "يعاقب بالغرامة من 5 دنانير إلى 25 ديناراً من ينشر وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها على جلسة علنية، أو محاكمات الجلسات السرية، أو المحاكمات في دعوى السب، أو كل محاكمة منعت المحكمة نشرها".

وفي المقابل تنص المادة 15 من الدستور الأردني على أن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون" و"تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون".

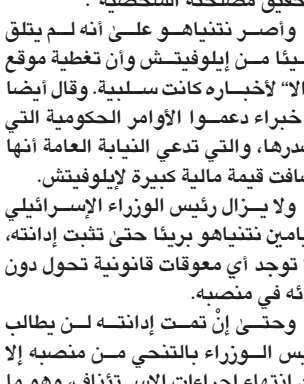
وأكد إعلاميون وحقوقيون أن قرارات حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام ولها تماس مباشر مع الشارع تؤدي إلى زيادة الغموض في القضايا المنظورة وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات على مواقع التواصل الاجتماعي".

وفي عصر الإنترنت والفنوعات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مقبولاً استمرار العمل الإعلامي بشكله التقليدي دون تطوير مضمونه ورسالته، فالنتيجة في الإعلام مرتبط بتطور مستوى الخطاب الإعلامي الموجه إلى الجمهور المحلي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

وتابعت "نحن كهيكل عام نسعى إلى تجنب التجاذبات السياسية وتدفع نحو تعيينات نزيهة تتوفر على الكفاءة بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة، ونأمل أن تكون هناك نقاشات ومشاورات قبل إقرار التعيينات، لكن الإعلام العمومي أصبح في ذيل الإصلاحات".

ولم تخف رئيسة فرع النقابة الصبغة السياسية للتعين، قائلة "التعيين السياسي منذ 2014 تداول على المنصب 7 مديريين عامين، دون رغبة في الإصلاح ودون برامج واستراتيجيات عمل تذكر". وادردت "هناك أطراف سياسية تريد أن تضع يدها على الإعلام العمومي، خصوصاً وأن وكالة تونس أفريقيا للأنباء تعد أعرق مؤسسة إعلامية في تونس".



مكسب مهدهد

حيث طلب الأخير من الأمير عدم الخروج من بيته وحصر لقاءاته على أفراد العائلة، والتوقف عن انتقاد الحكومة، والتغريد على تويتر.

ويعتبر مراقبون "أين يعيش النائب العام؟"، مؤكدين أن قرارات حظر النشر لا يمكن إنفاذها وتطبيقها، والمتضرر الوحيد منها وسائل الإعلام المحلية. وتحرم قرارات حظر النشر وتوسع حدود الإعلام من ممارسة دوره ويفرض عليه رقابة مسبقة تمنع وصول المعلومات والحقائق للجمهور.

وعادة ما تلجأ الحكومة الأردنية إلى فرض قرار بحظر النشر حول القضايا الكبيرة التي تثير اهتمام الرأي العام في الأردن. وفي السنوات الماضية زادت قرارات حظر النشر بشكل كبير في أوقات الأزمات، سواء الأمنية أو السياسية أو حتى الكوارث الطبيعية. ويؤكد صحافيون أن "القرارات لم تلاحظ فيها فائدة حقيقية لخدمة العدالة أو خدمة الحقيقة للجمهور الأردني".

وتستند قرارات "حظر النشر" على المادة 224 من قانون العقوبات الأردني، والتي تنص على أن "كل من نشر أخباراً أو معلومات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أي قاض أو شاهد، أو تمنع أي شخص من الإفضاء بما لديه من

في المنطقة"، على حد وصف صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية.

وعبر الأردنيون على مواقع التواصل الاجتماعي عن موافقهم وردود أفعالهم، حيث تبادلوا المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والمواقف وجهات النظر دون الاعتراف بقيود السلطة ولا بروايتها.

حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام يؤدي إلى زيادة الغموض وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات

ونقلت وسائل الإعلام الغربية، والأميركية خصوصاً، التسريبات الأولى. وبدأ الأمر بنشر صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية تقريراً ذكرت فيه أن الأمير حمزة يخضع للإقامة الجبرية، وسط تحقيق قائم في مؤامرة للإطاحة بالملك عبدالله الثاني، وهو تسريب استدعى رداً رسمياً نشرته وكالة "بترا" الأردنية للأنباء، التي أكدت أن الأمير حمزة "ليس قيد الإقامة المنزلية وليس موقوفاً"، إلى أن بثت شبكة "بي.بي.سي" البريطانية تسجيلاً مصوراً للأمير حمزة يعلن فيه أن الأجهزة الأمنية أبلغته أنه قيد الإقامة الجبرية وطلبت منه عدم التواصل مع أحد، انتهاء بنشر تسجيل مسرب للحوار الذي دار بين الأمير حمزة وقائد الجيش اللواء يوسف الحنيطي،

غموض وضبابية وتأخر في إعلان الرواية الرسمية، زادها قرار النائب العام الأردني بلة بقرار حظر النشر، تؤكد مجدداً الحاجة إلى إستراتيجية جديدة للتعامل مع الإعلام المحلي بطريقة تراعي متطلبات المرحلة التي أصبح فيها إخفاء المعلومات مستحيلاً.

عمان - فتح قرار حظر النشر في القضية المرتبطة بولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين باب الجدل حول أهمية القرار في عصر أصبح فيه إخفاء المعلومات أو تجاهل الأحداث مستحيلاً.

ووفق ما جاء في بيان نشره التلفزيون الرسمي، قرر النائب العام في العاصمة الأردنية عمان حسن العبدلات الثلاثاء حظر النشر في القضية المرتبطة بالأمير حمزة المتهم بالضلوع في مخطط "الزعزعة أمن الأردن واستقراره". وأكد النائب العام في البيان الذي بثته قناة "المملكة" الرسمية أنه قرر "حفاظاً على سرية التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية حظر النشر في كل ما يتعلق بها في هذه المرحلة من التحقيقات".

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن العبدلات قوله إن "حظر النشر سيكون حين صدور قرار بخلاف ذلك، ويشمل الحظر وسائل الإعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي، ونشر وتداول أي صور أو مقاطع مصورة تتعلق بهذا الموضوع وتحت طائلة المسؤولية الجزائية".

وتساءل مراقبون عن قيمة القرار في وقت غاب فيه الإعلام الأردني عن نقل الحدث إلا من خلال رؤوس أقلام. ووجه مراقبون انتقادات للرواية الرسمية التي نقلها الإعلام الأردني التي افترقت للكثير من العناصر وظهت غير متماسكة. كما وجه الإعلاميون أنفسهم انتقادات للإعلام في بلادهم متساقلين "كيف نكون سلطة رقابية ونحن نتحرك بالريموت كنترول؟"، خاصة أن الإعلام الخارجي يتلطف القصص المهمة وينشر كل ما يتعلق بها دون ضوابط ومحددات، غير تلك التي يختارها هو لنفسه.

وأكد صحافيون أنه على الأجهزة الرسمية أن تترك حجم الضرر الذي تتسبب به إذا ما قررت أن تستمر في تقييد الإعلام وتدينه.

وتابع الأردنيون في الأيام القليلة الماضية تطورات الأحداث في بلادهم على القنوات الفضائية العربية والعالمية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تكت أحجية مشهد مفكك في مملكة طالما اعتبرت "واحة للاستقرار النسبي

القدس - قال الشاهد الأول في محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتهم فساد إنه تلقى تعليمات "بإخفاء الأخبار" السلبية عن رئيس الحكومة.

وزعم إعلان يشوع، الرئيس التنفيذي السابق لموقع "والا" الإخباري، إن مالك الموقع شاولو إيلوفيتش وجه إليه تعليمات تقضي بنشر محتوى يهاجم خصوم نتنياهو السياسيين.

وتعد شهادة الرئيس التنفيذي السابق لهذا الموقع من العوامل الحاسمة في القضية المعروفة بـ"4000"، والتي تحتوي على أخطر الاتهامات التي يواجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي بينها الرشوة والاحتيال وخيانة الثقة. باعتبار أنه كان رئيساً للوزراء ووزيراً للاتصالات في الوقت الذي يُزعم فيه ارتكاب هذه المخالفات يواجه نتنياهو اتهامات بالترتيب لقرارات تصب في صالح شاولو إيلوفيتش، صاحب النصب الأكبر من الشركة الإسرائيلية العملاقة للاتصالات بيزيك، مقابل تغطيات إخبارية نشرها

رئيس موقع «والا» الإسرائيلي: أمرت بإخفاء أخبار سلبية عن نتنياهو

موقع والا الإخباري المملوك لإيلوفيتش. ويواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي ثلاثة اتهامات تعرف إعلامياً باسم "1000"، و"2000" و"4000".

وتحتوي القضية "1000" على تهم الاحتيال وخيانة الثقة. وتتسبب هذه القضية إلى نتنياهو اتهامات بتلقي هدايا وسيجار وزجاجات شمبانيا تحديداً، من رجال أعمال بارزين مقابل مصالح، فيما تحتوي القضية "2000" على اتهامات لنتنياهو بالاحتيال وخيانة الثقة. ويواجه ضمنها رئيس الوزراء الإسرائيلي اتهامات بعرضه المساعدة في زيادة توزيع الصحيفة الإسرائيلية بدعوات أحررونات مقابل نشرها تغطيات إيجابية عنه.

وقال يشوع في شهادته أمام المحكمة إنه بدأ في أواخر 2012 يتلقى أوامر من إيلوفيتش، مالك موقع والا الإخباري، تقضي "بإخفاء المقالات السلبية عن رئيس الوزراء وزوجته واستبدالها بأخبار تصب في صالحهما". وأضاف أنه تلقى أيضاً أوامر "بنشر مقالات تهاجم

موقع والا الإخباري المملوك لإيلوفيتش. ويواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي ثلاثة اتهامات تعرف إعلامياً باسم "1000"، و"2000" و"4000".

وتحتوي القضية "1000" على تهم الاحتيال وخيانة الثقة. وتتسبب هذه القضية إلى نتنياهو اتهامات بتلقي هدايا وسيجار وزجاجات شمبانيا تحديداً، من رجال أعمال بارزين مقابل مصالح، فيما تحتوي القضية "2000" على اتهامات لنتنياهو بالاحتيال وخيانة الثقة. ويواجه ضمنها رئيس الوزراء الإسرائيلي اتهامات بعرضه المساعدة في زيادة توزيع الصحيفة الإسرائيلية بدعوات أحررونات مقابل نشرها تغطيات إيجابية عنه.

وقال يشوع في شهادته أمام المحكمة إنه بدأ في أواخر 2012 يتلقى أوامر من إيلوفيتش، مالك موقع والا الإخباري، تقضي "بإخفاء المقالات السلبية عن رئيس الوزراء وزوجته واستبدالها بأخبار تصب في صالحهما". وأضاف أنه تلقى أيضاً أوامر "بنشر مقالات تهاجم

رئيسة فريق الإدعاء: نتنياهو استغل سلطاته الحكومية للحصول على مزايا من ملك وسائل إعلام رئيسية

ونفى نتنياهو جميع الاتهامات الموجهة إليه، واصفاً القضايا بأنها "صيد ساحرات" يقوم به خصومه السياسيين، وتعد بترفة نفسه من كل ذلك. وجلس نتنياهو مع فريق الدفاع الخاص به أثناء إلقاء رئيسة فريق